بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

وقعت بطريق المشاكلة لكلام سائل المتأثر استثناؤه منه صرح منه
انتهى الشرنبلالية واما لم يرد في قراءة البسملة في اوائل السور هل هي منها او لا كسوى
الادراج وغيره ويدل عليه تعليل المصنف ايضا كما قدمت ان ما
صور في اوائل السور ربما يتوهم انها ليست منها بان تركها
خطاء فلخص كلام ومخالص المرام ان هذا قول شاذ غير على قياس
غير صحيح وهم ان تكفي البسملة من اوائل براءة وهو مع انه لم يجد احد
الملك الجبار ساقط جدا لا عتبار في علم جميع اهل الديار حتى في كتاب
الصغار وما ذلك الا بوهمه تعالى حيث قال انا نحن نزلنا الذكر
وانا له لحافظون وبأخباره صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى
يبعث هذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها
فافتح بصرك للانتشا واغمض عين الاعتشا وانظر الى ما قال
ولا تنظر الى من قال وتأمل ما صح عن ابي حنيفة رضي الله قال
لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعلم من اين قلنا وقد تبع الشافعي
في هذا المقال بقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا قولي في
الحايط وهذا ما ظهر لي في الجواب والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب وانا افقر العباد عبد الله الفخر علي بن سلطان
محمد الهروي القاري الحنفي عامله الله بلطفه الخفي وكرمه
الوفي حامدا لله اولا واخرا ومصليا ومسلما على رسوله
باطنا وظاهرا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي الاعلى الذي اعلى كلمته العليا وجعل كلمة الذين كفروا
السفلى والصلوة والتسليم على رسوله الله لنفي السوى واثبت
انه لا يعبد الا الله وعلى اله واصحابه واتباعه المهتدين بطريق
الهدى فيقول الملتجي الى كرمه ربه الباري علي بن سلطان محمد
القاري ان الكلمة الطيبة من كلمات الجلالة لم ار من ظهر عليه

امرها وجلالة مع انها واسطة العقائد الايمانية ورابطة القلائد
الايقانية اكمال الايمان وتفصيلا وقطب دايرة التوحيد ومركز ميدانه
التفريد كما لا وكيفا لا على ان في ظاهرها وباطنها من المجالس الانسية
والمجالس القدسية وما لا يحصى ولا يستقصى بيانا وتذييلا
فنقول كل مؤمن موقن ان يعتني بشانها مبنى ومعنى لينتقل
من افادة مبناها الى افادة معناها فانها مفتاح الجنة وعنوان الانتماء
لتلك الجنة للناس والجنة وقد نص الائمة من ساداتنا الائمة
انه لا بد من فهم معناها المترتب على علم مبناها ليخرج عن ربقة
التقليد ويدخل في رفقة التحقيق والتاييد وقد قال تعالى
فاعلم انه لا اله الا الله وقال صلى الله عليه وسلم افضل الذكر
لا اله الا الله وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من قال لا اله الا الله
دخل الجنة وقال عليه الصلوة والسلام كان آخر كلامه لا اله الا
الله دخل الجنة فالانتشا بمضمون هذه الكلمة من الواجبات العينية
حيث يجب ان تكون موجودة حقيقة او حكما في كل لحظة ولمحة
من اوقات العمر الى انتهائه على الجهة الدوامية كما هو معلوم من مذاهب
الائمة الرسمية ومشارب العرفاء الوسيمة فلنوقن بيانا مبينا
لتبيين تلك تبيان مبناها فاعلم ان لا فيه نافية بالاتفاق
فيها واله مبنى معها لتضمنه معنى الا اذ التقدير لا اله الا الله وهذا كما
نص النحاة في العموم كانه نفي كل اله غير الله عز وجل من مبدء ما يقدر
الها الا نهاية متابقدره فتدبر فانه امر محرر وقيل مبنى الاسم
معها التركيب المستفاد من الترتيب وذهبا الزجاج الى ان
اسمها مركب منصوب بها فاذا فرع على القول المشهور من البنا
فموضع الكلام نصب بلا العاملة عمل ان في تاكيد النفي والجموع
من لا اله في موضع رفع رفع بالابتداء والخبر المقدر هو هذا
المبتدا اولم تعمل فيه لا عند سيبويه وقال الاخفش لا هي العاملة

فيه وفي العباب شرح اللباب ان خبر لا يحذف كثيرا ومنه كلمة
الشهادة لا اله الا الله اى لا اله كائن في الوجود او موجود في عالم
الوجود الا الله وقال ملا حنفي الله اسم للذات الواجب المستحق
لجميع المحامد المتصف بالكرم والجود وليس وصفا بمعنى الواجب الوجود
والا لا يفيد لا اله الا الله التوحيد انتهى وفيه ان المراد با
لواجب الوجود هو الذات الواجب المستحق لجميع المحامد المشهود
في كل المشاهد هو كما قال بعض ارباب الحال عباد تناشتى و
حسنك واحد كما لك ذالك الجمال يشير ثم قيل لا يجوز ان يكون
الا الله خبرا لانه مستثنى وهو لا يصلح ان يكون خبرا عن المستثنى
منه لانه لم يكن الا ليبنى به ما قصد بالمستثنى منه وقال
صدر الكشاف يجوز ان يكون لا اله الا الله جملة تامة من غير
تقدير حذف للخبر يعني لا اله مبتدأ والا الله خبره فقيل يلزم
ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قال ليس الامر كما قيل لانه
اصل الكلام في التقدير الله اله فقدم الخبر فصار لا كان المنكر
فصار اله الله ثم اريد به نفي الالهة واثباته قطعا فدخل
في صدر الكلام من الجملة حرف لا وفي وسطها الا ليحصل بعضهر
فصار لا اله الا الله انتهى ويقويه ما قال بعض المحققين من ان
النكرة اذا اعتمدت على النفي كانت بمنزلة المعرفة فيصح ان تكون
مبتدأ ولا الله خبره لا بمعجز غير الله وفي شرح دعائية ابن حجر
اليمني ان كلهم الكريم مرفوع على البدلية من موضع لا الا ان موضع
لا مع اسمها رفع بالابتداء ولا يجوز نصبه حملا على ابدالهم
لا المنصوب لان لا لا تعمل الا في نكرة منفية والله سبحانه معرفة
بقينية وقال الرهاوي في شرح المنار لا اله الا الله كلمة
توحيد اجماعا ولا يستقيم ذلك لو لم يكن صدر الكلام نفيا
كل معبود بحق والله اسم للمعبود بالحق ومثله يكون تناقضا

في القول وهو محال فكلمة التوحيد للاجماع على صحتها قلت المنفي
بصدر الكلام مفهوم كلي كالاله والمأخوذ في مدلول الجلالة فرد
خاص من مفهوم الاله بمعجز ان لفظة الله علم للمعبود بالحق الذي
للخالق للعالم لا انه اسم لذلك المفهوم الكلي كالاله ثم لا يخفى
المستثنى هنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اى لا اله
موجود الا الله فان قلت هلا قدرت نفي الامكان اذ نفي الامكان
يستلزم نفي الوجود من غير عكس فيكون ابلغ في الرد فالجواب
ان هذا الرد لخطاب المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود
لان القرينة وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان
ولان التوحيد هو اثبات وجوده ونفي الغير لا بيان الامكانة وعدم
امكان غير ولا يجوز ان يكون الاستثناء مفرغا من موضع الخبر لان
المعنى على نفي الوجود عن الالهة سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله
كل اله وبيانه على سبيل التوضيح ما قال اجا كما لا يخفى حاشيته
على التلويح ان الاستثناء في كلمة التوحيد لا يجوز ان يكون مفرغا
بان يكون الخبر المحذوف عاما كموجود او في الوجود ويكون الا الله
واقعا موقعه كما وقع الا زيد موقع الفاعل في نحو ما جاءني الا زيد
لان المعنى على نفي الوجود عن الاسوى الله تعالى وانما يحصل اذا جعل
الاستثناء بدلا من اسم لا على المحل اذ حينئذ يقع الاستثناء موقع اسم
لا فيكون خبرا له فينتفي الوجود عن غير الله سبحانه كما هو المطلوب
لا على نفي مغايرة الله تعالى عن كل اله وهو الذي يفيد الاستثنا
المفرغ لانه لما قام مقام الخبر كان المقصد الى نفيه كما في الخبر فيفيد
نفي مغايرة الله تعالى عن كل اله وليحصل به التوحيد كما لا يخفى على
ذوي النهى وقال شيخنا جلال الدين السيوطي في الاتقان
الجامع لانواع علوم القرآن قد توجب الصناعة النحوية التقدير
وان كان المعنى غير متوقف عليه في التقرير كقولهم في لا اله الا الله

ان الخبر محذوف اى موجود وقد انكر الامام فخر الدين الرازى
وقال هذا كلام لا يحتاج الى التقدير وتقدير النحاة فاسد لان
نفى الحقيقة مطلقة اتم من نفيها مقيدة فانها اذا انتفت مطلقة
كان دليلا على سلب الماهية مع القيد واذا انتفت مقيدة
بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد اخر ورد بان تقديرهم
موجود يستلزم نفى كل الا غير الله قطعا فان العدم الا كلام
فيه فهو فى الحقيقة نفى للحقيقة مطلقة لا مقيدة ثم لا نسلم تقدير
خبر لا يستحق ان مبتدأ بل الخبر ظاهر او مقدر وانما يقدر النحوى
ليجرى القواعد حقها واذا كان المعنى مفهوما انتهى وفيه بحثان
الاول كلام الامام تخبيط وتدقيق فى المرام ورده مصادرة بل
مكابرة فى المقام بلا نظام والثانى ان كلامه لا يدل على نفى القول
النحوية حتى يجزم بالكلية بل ذهب الى مسلك الكشاف فى عدم
الحاجة الى تقدير كلمة تكون مرفوعة بالخبرية وعلى تقدير التقدير ينتفى
ان يقدر لنا لما يرد الشيء من عدم التحقيق علينا مراعاة للجانبين
ومحافظة للمذهبين وكان الجمهور نظروا الى ان المعدوم لظهور
حدوثه لا يصلح للالوهية حتى يحتاج الى نفيه او نفيهم بما
برهان الاولى اراد وا بموجود اعم من ان يكون موجودا فى الحال
او من سيوجد فى الاستقبال والله سبحانه اعلم بالاحوال والمآل
وذكر السنوسى فى عقائده انه قال الدماميني فى تعليقه على المغنى
قد تكلم القاضى محب الدين ناظر الجيش فى شرح التسهيل على اعراب
هذه الكلمة الشريفة اورده بجملته وان فيه طولا لاحتوائه
على الفوائد المنيفة قال اهل العلم ان اكثر المعظم فى هذا التركيب
الكريم برفع وهو الكثير ولم يات فى القرآن غيره لكن جوز نصبه
على ما سياتى اعرابه فالاقوال للنحاة فى الرفع على اختلاف اعرابهم
خمسة منها قولان معتبران وثلاثة لا معول على شيء منها

فالقولان

فالقولان المعتبران ان يكون رفعه على البدلية وان يكون على الخبرية
والاول القول بالبدلية وهو المشهور الجارى على السنة المعربين
وهو راى جماعة منهم الزمخشرى على حذف خبر لا العامة عملا ان قال
واكثر ما يحذف فى الحجازيون مع الا نحو لا الله الا الله وهذا انكار
منه يدل على ان رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية وحينئذ
يتعين ان يكون على البدلية ثم الاقرب ان يكون البدل من الضمير
المستتر فى الخبر المقدر وقد قيل انه بدل من اسم لا باعتبار
محل المبتدا يعنى باعتبار محل الاسم قبل دخول الا وانما كان
القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال من الاقرب اقوى
من الابعد كما لا يخفى ولانه داعية الى الاتباع باعتبار المحل امكان
الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن فى الخبر كان
البدل فيه نظير ما قام احد الا زيد لان البدل فى المثالين باعتبار
اللفظ وان كان من الاسم كان البدل فيه نظير البدل فى نحو لا فيها
الا زيد لان البدل فى المثالين باعتبار المحل وقد استشكل الناس
البدل فيما ذكر اما فى نحو ما قام احد الا زيد فمن جهتين احديهما
انه بدل بعض وليس منه ضمير يعود على المبدل منه الثانى
ان بينهما مخالفة فان البدل موجب والمبدل منه نفى وقد اجيب
عن الاول بان الاول ما بعد تمام الكلام الاول والاقرب منهما
ان الثانى قد كان يتناوله الاول فحاصله انه بعضه فلا يحتاج منه
الى رابط بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثانى بانه بدل من
الاول فى محل العامل وتخالفهما بالنفى والاثبات لا يمنع البدلية
لان مذهب المبرد يجعل الاول كانه لم يكن والثانى فى موضعه
وقد قال بعض المحققين اذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد
هو البدل وهو الذى يقع فى موضع احد فليس زيد وحده بدلا
من احد وانما الا زيد هو الاحد الذى نفيت عنه القيام فالا زيد

ثم احد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثناء
شبيه ببدل الشيء من البعض من الكل وقال في موضع اخر فان قيل
ان البدل في الاستثناء كان وجها وهو الحق انتهى حراما في نحو
لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه ان زيدا بدل من احد وانت
لا يمكنك ان تحمله محاله وقد اجاب الشارح بين عن ذلك بان هذا
الكلام انما هو على فحواهم ما فيها احد الا زيد انتهى وهو كلام حسن
قال الدماميني وعلى فحواهم الشاويين فتخلص كلمة الحق على معنى
لا يستحق العبادة احد الا الله انتهى قال ناظر الجيش وانما
القول بالخبرية في الكلام المعظم فقد قال به جماعة ويظهر لي انه
ارجح من القول بالبدلية وقد ضعف القول بالخبرية ثلاثة امور
وهو انه يلزم من القول بذلك كون الخبر لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف
وان الكلام الاعظم مستثنى لا يكون عين المستثنى منه لانه لم يذكر الا
لا يكون خبرا عن العام فانه لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه
الامور اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه ان حال
تركيب الكلام مع لا لا عملها في الخبر وانه حينئذ مرفوع بما كان
قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها بان ضعيفة جعل تركيبت
وصارت جزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها
في الكلام ايضا لكونها بقواعملها في اقرب المعمولين وجعلت مع
معمولها هي مع معمولها بمنزلة مبتدا والخبر بعدها على ما كان عليه
مع التجرد وكان كذلك لا يثبت عمل لا في المعرفة واما الثاني
فلا نسلم ان الكلام الاعظم هو المستثنى منه وذلك ان الكلام
الاعظم اذا كان خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي
لا يكون المستثنى منه فيه مذكورا ثم الاستثناء فيه انما هو
من شيء مقدر لصحة المعنى والاعتداد بذلك المقدر لفظا ولا
خلاف بعلم في نحو ما زيد الا قائم انا قائم خبر عن زيد ولا شك

ان زيدا قائم على في قولنا ما قام الا زيد وانه مستثنى من مقدر في المعنى
المقدر ما قام احد الا زيد فعلى هذا الا ما قاله بين كون الاسم
المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذا جعل خبرا
منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب
المعنى واما الثالث فهو ان يقال قولهم ان للخاص لا يكون خبرا عن
العام مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخاص عن عام لان العموم
في منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد
منه افراد ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال الثلاثة الاخيرة
التي لا عمل فيها فاحدها ان الا ليست اداة استثناء وانما هي بمعنى
غير وهو مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل كذا ذكر الشيخ
عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير لا اله غير الله في
الوجود ولا شك ان القول بان الا في هذه التركيب بمعنى غير قول لم
ما يمنعه عن جهة الصناعة النحوية وانما يمتنع من جهة المعنى
وذلك ان المقصود من هذا الكلام انما نفي الالهية عن غير الله
واثباتها لله تعالى ولا يفيد التركيب حينئذ فان قيل
كيف يستفاد ذلك بالمفهوم ان كان مفهوم قلنا اما دلالة المفهوم
من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم لقب فلا حجة به
اذ لم يقل به الا الدقاق قلت وقال به بعض الحنابلة ايضا فان
وان كان مفهوم صفة فقد عرفت في اصول الفقه ان غير مجمع
على ثبوته قلت بل المحققون يثبتون نفيه فقد تبين ضعف
هذا القول لمخالفة القول الثاني ويشب الى ان محترز ان
لا اله في موضع الخبر ولا الله في موضع المبتدأ وقد قدره لك
بتقدير للنظر فيه مجال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم
منه ان الخبر مبني مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدأ ثم لو كان
الامر كذلك لم يجز نصب الكلام المعظم في هذا التركيب وقد جاء نحو

كما سيأتي قلت تجويز البعض ليس بحجة عليه وليس هو ممن يذهب
النصب اليه والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع بالله كما يرتفع
بالصفة في قولنا اقائم الزيدان فيكفي المرفوع قد اغنى عن الخبر
وقد قرر ذلك بان الها بمعنى مالوه من اله اى عبد فكفى الاسم
المعظم مرفوعا على انه منعوت اقيم مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر
كما في قولنا ما مضروب الزيدان وضعف هذا القول غير خفي لان الها
ليس بوصف فلا يحتمل عملا ثم لو كان له عامل الرفع فيما يليه
لوجب اعرابه وتنوينه لانه مطول اذ لك وقد اجاب بعض
الفضلاء عما هذا بان بعض النحاة يجيز حذف هذا التنوين من
مثل ذلك وعليه يحمل قوله تعالى لا غالب لكم اليوم ولا تثريب عليكم
اليوم وفي الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في لا اله الا
الله مثل ذلك يجيز اثباته ايضا ولا نعلم احدا اجاز التنوين
في لا اله الا الله هذا اخر الكلام على توجيه الرفع واما النصب
فقد ذكروا له توجيهين احدهما ان يكون على الاستثناء وهو الظهر
وفي الصحاح قد ذكر الشلوبين ان يكون الا الله صفة الكلام لا اما كونه صفة
فهو لا يكون الا ان كانت الا بمعنى غير وقد عرفت ان الامر اذا كان
كذلك لا يكون الكلام والا يمنطوق به على ثبوت الالهية لله تعالى
والمقصود الاعظم هو اثبات الالهية لله تعالى بعد نفيها عن غيره
وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة الاسم
واما التوجيه الاول فقالوا فيه مرجوح وكان حقه راجحا لان
الكلام غير موجب والمقتضى لعدم ارجحية البدل هنا ان الترجيح
في نحو ما قام القوم الا زيدا انما كان لحصول المشاركة حتى لو
حصلت المشاركة في تركيب يستثنى نحو ما ضربت احدا الا زيدا
فمن ثم قالوا اذا لم يحصل المشاركة في الاتباع كان النصب على
الاستثناء اوطى وقالوا في هذا التركيب يترجح النصب في القياس

لكن السماع والاكثر الرفع ونقل عن الامدي اذا قلت لا رجل في الدار
الا عمر كان نصب عمر على الاستثناء احسن من رفعه على البدل هذا
ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بدل ولا البدل و
تقدير ذلك ان يقال ان الا في الكلام التام الموجب نحو ما قام
القوم الا زيدا متمحضة للاستثناء في تخرج ما بعدها عما افاده
الكلام الذي قبلها وذلك ان هذا الكلام ان قصد به الاخبار القوم
بالقيام ثم ان زيدا منهم ولم يكن شاركهم فيما اسند اليه فوجب
اخراجه وكذا حكم الا في الكلام التام غير الموجب ايضا نحو ما قام
القوم الا زيدا وهو ظاهر ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر مع انها
للاستثناء ايضا لان المذكور بعد الا لابد ان يكون مخالفا شيئا
قبلها فان كان ما قبلها تاما لم يحتج الى تقدير والا فينبغي تقدير شيء
قبل الا يحصل الاخراج منه لكن انما احوج الى هذا التقدير ليس
تصحيح المعنى فيتبين من هذا المعنى الذي قلناه ان المقصود في الكلام الذي
ليس بتام انما هو اثبات حكم المنفي قبل الا لما بعدها وان الاستثناء
ليس بمقصود وهذا انتفع النحاة على ان المذكور بعد الا في نحو ما قام
الا زيد محمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود من هذا التركيب
الشريف اثبات وحدانية الالهية عن كل شيء واثباتها لله تعالى كما
تقدم واذا كانت الا مسوقة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب
سواء نصبنا او ابدلنا وذلك انه لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان
الكلام قبل الا تاما بتقدير مضمحوف وهو ليس الحكم بالنفي على
ما بعد الا في الكلام الموجب والاثبات عليه في غير الموجود مجمعا
عليه اذ لا يقول بعد ذلك الا من مذهبه الاستثناء من الاثبات
نفي وهو النفي اثبات وهو ليس مذهبه ذلك يقول ان ما بعد
الا مسكوت عنه فكيف يكون قوله لا الله الا الله توحيدا قلت في
نظر لانه يكون توحيدا بحسب دلالة العرف وبانه لا نزاع في ثبوت

الهية مولانا جل وعز لجميع المعقلاء وانما كفر من كفر بزيادة الله اخ
فنفي ما عدا الله تعالى الالهية على هذا هو المخ اليه وبه يحصل
التوحيد واما ما ذكره المولوي الجامي في سلسلة الذهب نقلا
عن بعض كبراء العارفين انه معنى لا اله الا الله ليس شيء ما يدعى
الها غير الله فهو غير صحيح بل كفر صريح وانما هو من مشرب الفرقة
الوجودية القائلة بالعينية لانه مذهب ارباب المراتب الشهودية
كما بينت هذه المقامات مستقلة ثم قال ناظر الجيش بناء على ما ظهر له من
البحث الذي اعترضناه فتعين ان يكون الا في هذه التركيب مسوقة
لقصد اثبات ما قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها
خبرا تاما بان لا يقدر قبل الا خبر محذوف واذا لم يقدر خبر قبلها
وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن اليه النفس
وقد تقدم تقرير صحة كون الكلام المنظم في هذا التركيب هو الخبر
قلت كلامه هذا يقتضي ان الخلاف في كون المستثنى منه النفي اثبات
ام لا لا يدخل الاستثناء المفرغ فيه وظاهر كلام الزركشي وكثير من
الاصوليين دخول ذلك الخلاف فيه وهذا اورد على القائل بان
الاستثناء من النفي ليس باثبات انه يلزم على ذلك ان لا يحصل
التوحيد بكلمة الشهادة واجيب بما ذكرناه من النظر قبل في بحث
ناظر الجيش وهذا غاية التحقيق ونهاية التدقيق وبالله سبحانه
التوفيق ثم رايت في شرح عقيدة الطحاوي ان اثبات التوحيد
بهذه الكلمة باعتبار النفي والاثبات المقتضي للحصر فان الاثبات
المجرد قد يتطرق اليه الاحتمال وهذا والله اعلم لما قال تعالى والهكم
اله واحد قال بعده لا اله الا هو فانه قد يخطر ببال احد خاطر
شيطاني ان هنا واحد ولغيرنا اله غير فقال تعالى لا اله الا هو
وقد اعترض محمد المتنجي على النحويين في تقديرهم الخبر حيث قالوا
لا اله في الوجود الا الله فقال كيف ينفي الوجود اله ومعلوم ان

في

نفي الماهية اقوى في التوحيد الصرف في نفي الوجود فكان اجزاء الكلام على
ظاهره والاعراض عما عداه الاضمار واجاب ابو عبد الله محمد بن اتى
الفضل المريسي في رده المظمان فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب
فان الله في موضع المبتدا على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى
التقديرين فلا بد من خبر للمبتدا او للا على ما قال من الاستغناء عن الاضمار
فاسد واما قوله اذا لم يضمر كان نفيا للماهية فليس بشيء لان نفي الماهية
هو نفي الوجود اذ لا يتصور الماهية الا مع الوجود فلا فرق بينهما
والوجود وهذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون ماهية
عارية من الوجود والا الله مرفوع بدلا من لا الخبر للا ولا للبس وهذا كله
بحسب اعراب المبنى واما الكلام عليه بمقتضى المعنى لا اله الا الله لا يستغني
عن كل ما سواه ولا يفتقر اليه كل ما عداه الا الله تعالى وهذا معنى جامع
في ملاحظة التوحيد ومطالعة التفريد في نظر المريد بما ليس عليه مزيد
مع افادة الصفات السلبية والنعوت الثبوتية وبيانه ان استغناءه
عن كل ما سواه يوجب له الوجود والقدم والبقاء والقيام بالذات
والتنزه عن الحوادث والنقايص ويقتضي ثبوت السمع والبصر والكلام
اذ لو لم تجب له لكان محتاجا الى المحدث او المحل ومن يدفع عنه النقايص
ويأخذ منه تنزهه عن الاعراض في افعاله واحكامه والا لزم افتقاره
سبحانه الى ما يحصل غرضه وهو جل وعلا غني عن سواه واما افتقار
كل ما سواه اليه فيوجب له الحيوة والقدرة والارادة والعلم لانه لو انتفى
شيء من هذه لما امكنه ان يوجد شيئا من الحوادث كيف وهو الذي يفتقر اليه
ما عداه وكذا يوجب له الوحدانية اذ لو كان معه ثان في الالوهية
لما افتقر اليه شيء للزوم عجزه كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه
ويؤخذ منه ايضا حدوث العالم باسره اذ لو كان شيء منه قديما
لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذي يجب ان يفتقر
اليه كل ما سواه ويؤخذ منه ايضا ان لا تاثير لشيء من الكائنات

ف اثرها والاولى ان يستغرق ذلك الاثر عن الله تعالى كيف وهو الذي
يفتقر كل ما سواه ولا يتصور ناثر مع ما سواه فقد بان لك في
الجملة تحقيق الكلمة مبنى ومعنى فعليك بالمحافظة عليها
ودوام التوجه اليها اللهم احينا عليها وامتنا عليها
واحشرنا عليها ولا تحرمنا ثمرة البركات المكنوزة لديها
والحمد لله اولا واخرا والصلوة والسلام
على محمد ظاهرا وباطنا

تم

نهاية المخطوطة